



«المالية»: قروض الأفراد تنمو 7% والمشروعات الصغيرة 8,2% سنوياً

تنمو القروض الشخصية بمعدل سنوي مركب يبلغ 7% خلال الأعوام الخمسة المقبلة، في حين تحقق التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة زيادة بمعدل 8,2%، بحسب توقعات وزارة المالية. وقال خالد البستاني الوكيل المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالوزارة إنه «من المتوقع أن تنمو قروض الشركات بمعدل 9,2% سنوياً خلال 5 أعوام، وأن يصل الارتفاع في عقود الرهن إلى معدل نمو سنوي مركب يبلغ 6,3%». وأوضح البستاني في نشرة المؤشرات المالية الشهرية الصادرة عن الوزارة حديثاً، أن سوق الائتمان في دولة الإمارات تأثر بشدة عقب 2008 بسبب الظروف الاقتصادية المتعثرة التي شهدتها الاقتصاد العالمي. وقال «إن معدل النمو السنوي المركب لسوق الائتمان الخاص بلغ 28,8% خلال الفترة منذ 2001 وحتى 2008، وكان من المتوقع أن يبلغ النمو 7,9% سنوياً خلال الفترة منذ 2009 إلى 2014». وفي إطار حديثه حول أهمية شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، أوضح أن المشاركة الشاملة للمعلومات الائتمانية بين الجهات المقرضة، تمكن من تحقيق أفضل النتائج والعائدات الإيجابية، كما تسهم في تطوير عملية تقييم المخاطر، وتختصر التكاليف والوقت اللازم لاتخاذ القرار الائتماني. وأوضح أن القطاع الائتماني قد يتعرض إلى خطر توفير التسهيلات الائتمانية المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بأرباب العمل، فإن المخاطر الائتمانية تكمن في توظيف أفراد مارسوا أنشطة احتيالية سابقة، أو عبر الأحكام غير الدقيقة على التسهيلات الائتمانية، في حين تكمن المخاطر الائتمانية المتعلقة بالحكومات والقطاع الحكومي بشكل عام بعدم التزام الأشخاص الوافدين إلى تلك الدول بسداد القروض المستحقة عليهم للبنوك ومغادرة الدولة. وأكد البستاني أن تأسيس شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية يأتي للحد من المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية والخدمات العاملة في الدولة.

المصدر: الاتحاد

تعليق

تمارس المؤسسات الاقتصادية الحديثة خاصة المؤسسات صغيرة ومتوسطة نوعين أو شكلين أساسيين للبحث والتطوير، أولها داخلي ينفذ داخل المؤسسة، وثانيها خارجي ينجز من قبل مؤسسات المتعاقد معها، في إطار عملية المقولة من الباطن أو عن طريق مراكز بحث، للاستغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية من الإمكانيات لممارسة نشاطات البحث والتطوير. ويتمثل الإبداع في أحد الطرق التالية: اكتشاف، فكرة جديدة، إنتاج منتج جديد، تقديم خدمة جديدة أو تحسينها لقد أبرزت دراسة قامت بها وزارة الصناعة الفرنسية حول الإبداع التكنولوجي في الصناعة، أن الممارسة المختلفة لنشاطات البحث والتطوير في المؤسسات ص.م مصدر أساسي للإبداع. فحسب هذه الدراسة إن 75% من المؤسسات صغيرة ومتوسطة حققت نتائج فعلية في النشاطات البحث والتطوير سواء على المستوى الداخلي أو اللجوء إلى جهات خارجية، والبحث الداخلي يمثل مصدراً للإبداع بنسبة 49% من المؤسسات وأغلبيتها صرحت بأنها استغلت نتائج الأعمال الخارجية كنقطة انطلاق وبداية في عملية الإبداع. ومن جهة أخرى فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى قطاع «النسيج الورق، الخشب...» (تمارس بدرجة ضعيفة وبطريقة غير منظمة نشاطات البحث والتطوير أما مؤسسات القطاع الكيميائي والصيدلة تستفيد من نتائج البحث والتطوير للمجموعة إلى تنتمي إليها، بينما مؤسسات قطاع الإلكترونيك والتجهيزات وعتاد الإنتاج ووسائل النقل والبلاستيك تمارس نشاطات البحث والتطوير بمفردها وتلجأ أحياناً إلى المنظمات الأخرى. ومن هنا نلاحظ أن المؤسسات صغيرة ومتوسطة تمارس نشاطات البحث والتطوير بطرائق وأساليب متعددة، منها ما هو داخلي عبر وظيفتها المكلفة بالبحث والتطوير ومنها ما هو خارجي يعتمد فيه اللجوء إلى منظمات أخرى كمراكز البحث والمؤسسات المتعاقد معها ومنها ما يتم فيه المزج بين التنظيم الداخلي والخارجي بهدف استغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية.



الدولية

أمريكا توافق على إدخال «اليوان» إلى «سلة عملات صندوق النقد»

صفحة 02

صندوق النقد: ديون أمريكا واليابان تثير قلقاً أكبر من منطقة اليورو

صفحة 02



الإقليمية

أمين عام اتحاد المصارف العربية: أحذر من تداعيات قانون الضرائب الأميركي الجديد على البنوك في المنطقة

صفحة 03

البنك المركزي المصري يبقي أسعار الفائدة بلا تغيير

صفحة 03



الهوية

وفق مؤشر «اتش اس بي سي» لمديري المشتريات القطاع الخاص في الإمارات يسجل أعلى مستوى في 10 أشهر

صفحة 04

«المالية»: قروض الأفراد تنمو 7% والمشروعات الصغيرة 8,2% سنوياً

صفحة 04

المقال الأسبوعي

السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

صفحة 05



6 مايو 2012

أمريكا توافق على إدخال "اليوان" إلى "سلة عملات صندوق النقد"

قال نائب رئيس الوزراء الصيني إن الولايات المتحدة تؤيد مساعي الصين لإدراج عملتها اليوان في سلة عملات صندوق النقد الدولي . وتريد الصين أن يكون اليوان جزءاً من سلة عملات صندوق النقد في إطار خطط طويلة الأجل لتحويل اليوان إلى عملة احتياط بديلة بجانب الدولار واليورو . لكن صندوق النقد قال إن العملة يجب ان تكون قابلة للتحويل قبل إدراجها سلتها . ولا تتوقع الصين أن يصبح اليوان عملة قابلة للتحويل قبل عام 2015. من جهة أخرى قال سمسرة شحن أمس إن شركات الشحن الصينية تحقق أرباحاً ضخمة من نقل البتروكيماويات الإيرانية بعد أن أضرت العقوبات الأوروبية ضد ثاني أكبر منتج في أوبك بالمنافسة داخل قطاع الشحن . وبدأ في الأول من مايو سريان عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تحظر على شركات التأمين وإعادة التأمين الأوروبية تغطية الناقلات التي تحمل البتروكيماويات الإيرانية . وشركات التأمين الصينية ليست مضطرة للامتثال للعقوبات ولديها القدرة على تغطية ناقلات تحمل امدادات إلى الصين .

المصدر: رويترز

البنك المركزي الأسترالي يخفض توقعات النمو لعام 2012

خفض البنك المركزي الأسترالي توقعات النمو لعام 2012 على خلفية ضعف سوق العمل و معدلات التوظيف بالتحديد. الأمر الذي أكد ضرورة القرار الذي اتخذه البنك من خفض لأسعار الفائدة إلى 3.75% مطلع هذا الأسبوع. وصدر بيان السياسة النقدية للبنك المركزي الأسترالي و التي جاء فيها عدة نقاط مهمة كان على رأسها تخفيض البنك المركزي توقعاته للنمو و التضخم لعامي 2012 و 2013، فضلاً عن توقعاته لنمو معدلات التوظيف بشكل ضعيف على المدى القريب. من ناحية أخرى توقع البنك المركزي الأسترالي أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون حول نسبة 3% لعام 2012 مقارنة بتوقعات شباط التي أشارت إلى نمو بنسبة 3.5%. هذا و قد توقع البنك أيضاً نمو استثمارات قطاع التعدين بنسبة 9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2012_2013، وجدد البنك المركزي الأسترالي من أزمة الديون السيادية الأوروبية و تأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي، ذلك على الرغم من البيانات الإيجابية مؤخراً بارتفاع القطاع الصناعي في كلا من الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن تبعها بيانات سلبية لمعدلات الوظائف في الاقتصاد الأمريكي أيضاً مما أثار المخاوف مجدداً. من ناحية أخرى وعلى الرغم من رفع صندوق النقد الدولي مؤخرًا توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2012 إلى 3.5%. إلا أن البنك المركزي الأسترالي يرى أن منطقة اليورو ما زال اقتصادها هشاً و هو ما أكده محافظ بنك إنجلترا الذي حذر من تدهور اقتصاد بلاده و ارتفاع معدلات التضخم و أن الخطر كبير بالنسبة لمنطقة اليورو أجمعها.

المصدر: رويترز

صندوق النقد: ديون أمريكا واليابان تثير قلقاً أكبر من منطقة اليورو

قال كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي اوليفيه بلانشار إن مستويات الدين الأمريكي والياباني سيئة أو أكثر سوءاً من نظيرتها في منطقة اليورو وإنه ينبغي للدول ان تستهدف بمرور الوقت مستويات للنسبة المئوية للدين الي الناتج المحلي الاجمالي عند 40 بالمئة أو أقل. وقال "كشفت الأزمة أننا نسير بسرعة من 60 إلى 100 بالمئة (من الناتج المحلي الإجمالي). هذا صحيح في حالة منطقة اليورو لكنها ليست وحدها... فوضع الولايات المتحدة واليابان في هذه المسألة على نفس الدرجة من سوء أو أسوأ." وقال أنه في حين أن على الدول أن تستهدف نسبة مئوية للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 40 بالمئة على المدى البعيد إلا أنها يجب الآن أن تركز على 60 بالمئة. وأضاف أن الوضع النموذجي هو أن تستهدف الدول تخفيضات في الإنفاق طويل الأجل لا تضغط على الطلب في الأجل القصير وذلك من خلال إجراءات مثل الرفع التدريجي لسن التقاعد.

المصدر: رويترز

نمو الوظائف في أمريكا يتباطأ ويثير القلق بشأن تعافي الاقتصاد

تراجع عدد الوظائف الجديدة في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي في أبريل لكن معدل البطالة انخفض الي أدنى مستوى له في ثلاثة أعوام مما يعطي رسائل متباينة . وقالت وزارة العمل ان أرباب الاعمال أضافوا الشهر الماضي 115 ألف وظيفة وهو عدد اقل من متوسط توقعات الخبراء الاقتصاديين. وأبقت هذه القراءة على المخاوف من أن الاقتصاد الأمريكي يفقد قوة الدفع وهددت الآمال في ان استمرار نمو الوظائف الذي بدأ في موسم الشتاء يشير الى نقطة تحول في النمو. وانخفض معدل البطالة 0.1 نقطة مئوية الي 8.1 بالمئة وهو أقل مستوى في ثلاث سنوات. وعدلت الحكومة الأمريكية بالزيادة تقديراتها الأولية لنمو الوظائف في فبراير شباط ومارس اذار معا بنحو 53 ألف وظيفة. ويرفع هذا متوسط نمو الوظائف في ستة أشهر الي 197 ألفاً وهو ما كان سيحدث لو جاءت الزيادة في الوظائف مجارية لمتوسط التوقعات البالغ 170 ألف وظيفة. وكانت نسبة البطالة قد قفزت الي 10 بالمئة وظلت قريبة من 9 بالمئة في معظم فترات العام الماضي ثم انخفضت بشدة على مدى اشهر الشتاء. لكن لا يزال الطريق طويلاً قبل أن تسجل سوق العمل تعافياً كاملاً. فنسبة البطالة لا تزال أعلى بنحو نقطتين مئويتين من متوسطها في السنوات الخمسين الماضية ويتوقع الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) ألا تسترد السوق عافيتها الكاملة حتى نهاية 2014 على الأقل. وقال بن برنانكي رئيس الاحتياطي الاتحادي الشهر الماضي ان البنك المركزي يقدم دعماً كافياً للاقتصاد لكنه أبقى على امكانية اللجوء الى جولة جديدة من مشتريات السندات لخفض تكاليف الاقتراض اذا تدهورت حالة الاقتصاد

المصدر: رويترز

6 مايو 2012

"موديز" العالمية تتوقع تخفيض التصنيف السيادي لمصر في ظل الأحداث الجارية

قالت وكالة "موديز" للتصنيفات الائتمانية العالمية في بيان لها، إنها بصدد مراجعة تصنيفات الإصدارات السيادية السابقة التي منحتها لمصر عند "بي تو" خلال الفترة الماضية، وذلك بإتاحة مدة زمنية أكبر من المفترض إصدار التصنيف بها مع إمكانية تخفيض تلك التصنيفات السيادية بسبب الأحداث الجارية وقرب حلول الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 23 و24 من الشهر المقبل. وقالت "موديز" إن احتمالية تخفيض التصنيف السيادي لمصر تبدو كبيرة بعد تخفيضها في وقت سابق من "بي وان" إلى "بي تو" مع تعثر مفاوضات قرض البنك الدولي لمصر وامتناع دول مجلس التعاون الخليجي تقديم مساعدات مالية عاجلة إليها، وربط تلك المساعدات بنتائج العملية الانتخابية المقرر عقدها الشهر القادم وماذا ستفرز عنه وقدرة مصر علي تشكيل حكومة مستقرة. وربطت "موديز" خفض تصنيف مصر بعدة عوامل أهمها الاستقرار السياسي الذي يقوض ثقة المستثمرين، إضافة إلي توقعات نمو الاقتصاد المصري، كذلك العمل علي الحد من مخاطر العملات والحد من عجز ميزان المدفوعات وتخفيف الضغوط علي الموارد الحكومية من ارتفاع تكلفة الفائدة واتساع عجز الموازنة الذي أصبح يشكل الهاجس الأكبر للحكومات المتعاقبة. وأضافت أن التغييرات المتكررة في الحكومة والسياسات الاقتصادية غير الفعالة والتي لا يمكن التنبؤ بها، أدت بدورها إلي إضعاف مالية الحكومة وفقدان المستثمر الثقة في الاستثمار في مصر في الوقت الراهن. كذلك التدهور المستمر والكبير في مستوى الاحتياطيات الأجنبية التي وصلت إلي 15.1 مليار دولار في نهاية مارس 2012.

المصدر: الأهرام

أمين عام اتحاد المصارف العربية: أحذر من تداعيات قانون الضرائب الأميركي الجديد على البنوك في المنطقة

حذر وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية من المخاطر المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأميركية الذي شرعت الولايات المتحدة في تطبيقه على رعاياها في الدول الأجنبية، والذي يسمح لها باختراق الحسابات المصرفية التي تلتزم البنوك الأجنبية بسريتها، وفقا للقانون الأميركي الجديد. وقال «فتوح» إنه وفقا للقانون الأميركي الجديد الذي يهدد البنوك خارج أميركا فإنه يحقق اختراق الحسابات لأي مصرف طالما كان العميل أميركيا، وإجراء خصم ضريبي لصالح الخزنة الأميركية على تعاملاته. وأشار إلى أن مخاطر القانون الأميركي الجديد في تطبيقه تتجاوز ولاية الدولة الأميركية على رعاياها إلى فرض عقوبات على البنوك التي لا تمتثل للقانون الأميركي، وهو ما قد يمتد إلى التزامات أخرى تخص سرية حسابات عملائها، خاصة أن البنوك العربية لا تملك قاعدة بيانات كاملة عن جنسية عملائها ولا يمكنها تحقيق ذلك. وأشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية إلى أن الجمعية العمومية للاتحاد قررت تشكيل لجنة من الخبراء والقانونيين في مجال المعاملات المصرفية، لبحث تداعيات تطبيق القانون الأميركي على البنوك العربية، ومن المقرر أن تعقد اللجنة أول اجتماعاتها في 22 مايو الحالي بلبنان لبحث كيفية التعامل مع هذا الوضع. وقدر فتوح حجم أصول المصارف بالدول العربية بنهاية عام 2011 بنحو 2.6 تريليون دولار، وسجلت الودائع 1.5 تريليون دولار بينما سجلت القروض 1.3 تريليون دولار، كما ارتفع رأس المال للمصارف العاملة بالوطن العربي بنسبة 6 في المائة، وسجلت أصول البنوك العاملة بالجهاز المصرفي المصري إلى 1.31 تريليون جنيه بنهاية 2011، أي ما يعادل 217 مليون دولار. وأوضح أن مصارف الدول الخليجية تجاوزت معدلات النمو التي حققتها خلال العام الماضي باستثناء دولة البحرين التي حققت معدلا ساليا تجاوز الـ10 في المائة، بينما ارتفع النمو المحقق بالمصارف السعودية إلى 9.1 في المائة خلال عام 2011 مقابل 6.2 في المائة خلال عام 2010، مضيفا أن معدلات النمو تراجع بالدول التي شهدت اضطرابات ومنها البحرين ومصر التي حققت معدلات سلبية بنسبة 3.6 في المائة، في حين ارتفعت معدلات النمو في تونس لتصل إلى 6 في المائة بدلا من 4 في المائة خلال العام السابق عليه.

المصدر: الشرق الاوسط

البنك المركزي المصري يبقي اسعار الفائدة بلا تغيير

أبقى البنك المركزي المصري على سعر فائدة الودائع والقروض لليلة واحدة دون تغيير يوم الخميس محذرا من احتمال تسارع التضخم بالرغم من نمو اقتصادي ضعيف. وقال البنك في موقعه على الانترنت ان لجنة السياسة النقدية تركت سعر فائدة الاقراض دون تغيير عند 10.25 بالمئة وسعر الایداع عند 9 بالمئة بعد اجتماع دوري. وقالت اللجنة في بيان "ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا محدودا بلغ 0.4 بالمئة في الربع الثاني من عام 2011-2012 بعد ارتفاع متواضع بلغ 0.3 بالمئة في الربع الاول من ذات العام عقب الانكماش الحاد الذي شهده الربع الثالث من عام 2010-2011 وقدره 3ر4 بالمئة" وقال البيان "احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع بالاسواق المحلية فضلا عن احتمال عودة الاسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع قد تؤدي الى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم". وتباطأ تضخم أسعار المستهلكين في المدن -وهو مؤشر الاسعار الذي يحظى بأكثر متابعة- الي 9 بالمئة على أساس سنوي في مارس اذار من 9.2 بالمئة في فبراير. وتسارع التضخم الاساسي السنوي -الذي يستبعد السلع المدعمة والسلع التي تشهد تغيرات سريعة في الاسعار مثل الفواكه والخضراوات- الي 8.68 بالمئة في مارس من 7.3 بالمئة في فبراير. وكان ستة محللين استطلعت رويترز آراءهم قد توقعوا جميعهم أن يبقي البنك المركزي على سعر الفائدة دون تغيير. وأبقى البنك أيضا سعر الخصم دون تغيير عند 9.5 بالمئة وسعر اعادة الشراء (الريبو) لاجل سبعة أيام عند 9.75 بالمئة. ويعتقد بعض المحللين أن الاقتصاد انكمش في العام الماضي للمرة الاولى منذ الستينات. ويبلغ معدل النمو المتوقع في 2012 حوالي ثلاثة بالمئة وهو أقل من المتوسط البالغ خمسة بالمئة المسجل على مدى السنوات العشر الماضية.

المصدر: رويترز

6 مايو 2012

مجلس دبي الاقتصادي يناقش مشاريع القوانين ومستقبل التنمية

يحضور سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للطيران المدني، الرئيس الأعلى لمجموعة طيران الإمارات، عقد مجلس دبي الاقتصادي مؤخرًا جلسة الاستماع الأولى للعام 2012 حيث ترأس الجلسة جمعة الماجد رئيس المجلس، وتم خلال الجلسة استعراض ومناقشة كل من مشروع قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس، ومشروع قانون الشركات التجارية وأهم المستجدات في هذا الشأن. كما تم استعراض ومناقشة توصيات السياسات العامة لمجلس دبي الاقتصادي حول مستقبل التنمية في إمارة دبي. في مستهل الجلسة، تقدم جمعة الماجد بالشكر والتقدير لسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وزير المالية في اقتراح مشروع قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس. كما شكر جميع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية إضافة إلى الشركاء الاستراتيجيين على تعاونها مع المجلس في مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية لاسيما مشروع قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس، ومشروع قانون الشركات التجارية. وأشاد بالتوجه الاستراتيجي الذي تتبناه حكومة دولة الإمارات في عرض مشاريع القوانين الجديدة بما فيها قانون الإفلاس على مختلف الفعاليات الاقتصادية الحكومية والقطاع الخاص إضافة إلى ممثلي هذه الفعاليات، مشيراً إلى هذه التجربة تحاكي أفضل الممارسات العالمية وهو أسلوب حضاري وخطوة متقدمة في طريق الشفافية وسيادة القانون في الحياة الاقتصادية. وأشار إلى أن الاقتصاد الوطني بحاجة ماسة إلى هذا القانون نظراً لما ينطوي عليه من آليات تنظم عملية إعادة الهيكلة المالية للشركات المتعثرة، كما أنه يخلق ثقافة أعمال بديلة تعمل على اتباع الممارسات المتطورة بشأن معالجة الشركات المذكورة والعمل على النهوض بإمكانياتها من أجل دعمها وإبقائها في السوق مقابل الإبقاء بالتزاماتها أمام الدائنين. كما ذكر أن إقدام دولة الإمارات على تشريع قانون خاص بإعادة الهيكلة المالية والإفلاس إنما ينم عن وعي باستحقاقات المرحلة الراهنة حيث لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤكداً أن القانون سيحسن بيئة العمل والتمويل في الدولة.

المصدر: الخليج

1.5 مليار درهم قيمة تصرفات عقارات دبي في أسبوع

حققت تصرفات العقارات في دبي خلال أسبوع 1.5 مليار درهم حيث بلغت قيمة تصرفات الاراضي 891.6 مليون درهم وتصرفات الفلل والشقق 599.7 مليون درهم. وأوضح التقرير الاسبوعي للتصرفات الذي تصدره دائرة الأراضي والأملاك في دبي أنه تم تسجيل 580 مبيعة كان أهمها مبيعة بقيمة 65.4 مليون درهم في منطقة الثنية الأولى وأخرى بقيمة 64.8 مليون درهم في منطقة الثنية الأولى. وتصدرت الثنية الخامسة المناطق من حيث عدد المبيعات إذ سجلت 149 مبيعات بقيمة 140.4 مليون درهم. وتلتها مرسى دبي بـ 88 مبيعة بقيمة 148.7 مليون درهم وتلتها برج خليفة بعدد 73 مبيعة بقيمة 133.7 مليون درهم. وشهدت جزر العالم أكبر مبيعة من حيث المساحة بـ 48875 متراً مربعاً وبيعت بمبلغ 49.5 مليون درهم. والمساحة الثانية كانت في الثنية الأولى وبلغت 6873 متراً مربعاً وبيعت بمبلغ 65.4 مليون درهم. ومن حيث مبيعات الشقق والفلل في مناطق التملك الحر تم تسجيل 446 مبيعة منها 418 لشقق سجلت بمبلغ 541.6 مليون درهم و 28 مبيعة لفلل وسجلت بمبلغ 58.1 مليون درهم. وشهدت الدائرة تسجيل 160 رهناً بقيمة إجمالية بلغت 378.1 مليون درهم كان أهمها قطعة أرض بمنطقة الثنية الرابعة وسجلت بمبلغ 46.3 مليون درهم وأخرى في وادي الصفا 5 بمبلغ 40.1 مليون درهم. وبلغ مجموع الرهون على الشقق والفلل 107.7 ملايين درهم حيث تم تسجيل 87 رهناً.

المصدر: البيان

وفق مؤشر "اتش اس بي سي" لمديري المشتريات القطاع الخاص في الإمارات يسجل أعلى مستوى في 10 أشهر

أشارت بيانات شهر ابريل الى بداية قوية للربع الثاني من العام المالي 2012 لدى شركات القطاع الخاص الاماراتي غير العامل في مجال النفط، حيث تم تسجيل زيادات قوية في الانتاج وإجمالي الأعمال الجديدة وأنشطة الشراء والتوظيف ما يشير إلى تحسن في أوضاع العمل، علاوة على ذلك، شهدت ضغوط الأسعار تحسراً على مدار الشهر ولكنها ظلت قوية. صعد مؤشر مديري المشتريات وهو مؤشر مركب تم اعداده ليوفر مقياساً رقمياً بسيطاً يعمل على تسهيل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الاماراتي الخاص غير العامل بمجال النفط، إلى أعلى قراءة له على مدار عشرة أشهر خلال شهر ابريل، حيث قفز من 25،3 نقطة في شهر مارس إلى 53،5 نقطة في شهر ابريل، وتشير القراءة الأخيرة إلى تعاف سريع وثابت تشهده شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في مجال النفط. وشهدت الأعمال الجديدة الواردة الى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في المجال النفطي زيادة بأسرع وتيرة على مدار ثلاثة أشهر خلال فترة الدراسة الأخيرة، وقد عكس النمو زيادة قوة طلب السوق والبيئة الاقتصادية الأكثر استقراراً، حيث أشارت الأدلة المتواترة إلى أن الطلب المحلي ظل المحرك الرئيس للتوسع، كما علق عدد من الشركات بأنهم قاموا بتنفيذ عمليات طرح ناجحة لمشروعات جديدة خلال شهر أبريل. ولمواجهة نمو الأعمال الجديدة المتزايد، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط بزيادة الانتاج بوتيرة حادة خلال شهر ابريل. شهدت مستويات النشاط زيادة بوتيرة قوية، الأسرع على مدار عشرة أشهر. وتراكت الأعمال المتراكمة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي للشهر الثاني على التوالي خلال شهر ابريل، ما يعكس زيادة كبيرة في التوسع في الطلبات الجديدة عن التوسع في الانتاج، وفي الوقت الذي كان فيه معدل التراكم هامشياً فقط، كانت هذه هي المرة الرابعة فقط على مدار الدراسة التي تشهد زيادة في حجم الأعمال المعلقة. وقامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي بزيادة أعداد العاملين لديها وزيادة نشاط الشراء في شهر ابريل لتلبية احتياجات مستويات النشاط المتزايدة، كما تسارع نمو التوظيف لأسرع وتيرة له منذ شهر يوليو، 2011 ورغم انها جاءت بمعدل متواضع، إلا أن الزيادة الأخيرة في المشتريات كانت كافية لزيادة مخزون المشتريات، حيث شهد المخزون تراجعاً للشهر الرابع على التوالي، رغم انه كان هامشياً فقط.

المصدر: دار الخليج



6 مايو 2012

السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثمّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها ، ولكن نظراً لأنّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات ، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب ، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية .

أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها ، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة ، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات . ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة . تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة . فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكيف أدائها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي ، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية لتحقيقهما :

أ - الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ؛

ب - تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة ، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة ، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار ، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار . وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني . بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول النامية :

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني ؛

- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج . وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها في : أدوات السياسة المالية : من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية ، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضاً من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزاً أو فائضاً .

ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي : عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة) : تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات ، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي ، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافاً إليه عجز الموازنة العامة ، فهنا يكون لزاماً على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية . أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة ، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي ، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معاً بنسب مختلفة ، طبقاً لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة . فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات الخ . أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيوخ ، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار ، أي أنّ هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة .



6 مايو 2012

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار ، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات ، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك ، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل . وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج . ولا بد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب .

زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) : أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائض طلبا نقديا زائدا ، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار ، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة ، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع ، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام ، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام .

الجانب الأول : زيادة الضرائب : هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي . ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب ، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها ، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع . فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع .

الجانب الثاني : تخفيض النفقات العامة : إن عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم ، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور الخ ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة . ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود ، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة .

تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار ، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك ، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة ، دون حدوث زيادة مناظرة ، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف . وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم ، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهها التوسعي . أما في الدول النامية ومنها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا ، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب ، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعالمية الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توفر شبكة الطرق والمواصلات الخ . مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها ، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها تتمثل في الآتي :

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة ، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة ، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق .

- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم .

- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية .



6 مايو 2012

الأجندة الأسبوعية

التاريخ	الفعلي	السابق	المتوقع	الخبر	التفاصيل	الوقت	البلد
04/30/12	0.4	0.3	0.3	الدخل الشخصي - آذار	%	12:30	الولايات المتحدة
04/30/12	0.3	0.9	0.4	الإنفاق الشخصي - آذار	%	12:30	الولايات المتحدة
04/30/12	0.2	0.3	0.3	نفقات الاستهلاك الشخصي المثبط الشهري - آذار	%	12:30	الولايات المتحدة
04/30/12	2.1	2.3	2.2	نفقات الاستهلاك الشخصي المثبط السنوي - آذار	%	12:30	الولايات المتحدة
04/30/12	0.1	0.1	0.2	نفقات الاستهلاك الشخصي الجوهري الشهري - آذار	%	12:30	الولايات المتحدة
04/30/12	2.0	1.9	2.0	نفقات الاستهلاك الشخصي الجوهري السنوي - آذار	%	12:30	الولايات المتحدة
04/30/12		62.2	60.5	مؤشر شيكاغو لمدرء المشتريات - نيسان	-	13:45	الولايات المتحدة
05/01/12		-1.1	0.5	الإنفاق على البناء - آذار	%	12:30	الولايات المتحدة
05/01/12		53.4	53.0	مؤشر معهد التزويد الصناعي - نيسان	-	12:30	الولايات المتحدة
05/01/12		61.0	59.0	الأسعار المدفوعة لمعهد التزويد - نيسان	-	12:30	الولايات المتحدة
05/02/12		209	173	مؤشر ADP للتغير في وظائف القطاع الخاص - نيسان	ألف	12:15	الولايات المتحدة
05/02/12		1.3	1.5-	طلبات المصانع - آذار	%	14:00	الولايات المتحدة
05/02/12		4.0		تقرير وكالة الطاقة لمخزونات النفط الخام - 27 نيسان	مليون برميل	14:30	الولايات المتحدة
05/03/12		388	379	طلبات الإعانة للأسبوع المنتهي في 28 نيسان	ألف	12:30	الولايات المتحدة
05/03/12		3315	3306	طلبات الإعانة المستمرة للأسبوع المنتهي في 21 نيسان	ألف	12:30	الولايات المتحدة
05/03/12		0.9	0.5-	ق.أ. مؤشر الإنتاجية في القطاعات الغير زراعية - الربع الأول	%	12:30	الولايات المتحدة
05/03/12		2.8	2.7	ق.أ. تكاليف وحدة العمل - الربع الأول	%	12:30	الولايات المتحدة
05/03/12		56.0	55.5	مؤشر معهد التزويد الغير صناعي (للخدمات) - نيسان	-	14:00	الولايات المتحدة
05/03/12		47		تقرير وكالة الطاقة لمخزونات الغاز الطبيعي - 27 نيسان	مليار قدم مكعب	14:30	الولايات المتحدة
05/04/12		120	165	التغير في الوظائف عدا الزراعية - نيسان	ألف	12:30	الولايات المتحدة
05/04/12		121	170	التغير في وظائف القطاع الخاص - نيسان	ألف	12:30	الولايات المتحدة
05/04/12		37	20	التغير في وظائف القطاع الصناعي - نيسان	ألف	12:30	الولايات المتحدة
05/04/12		8.2	8.2	معدل البطالة - نيسان	%	12:30	الولايات المتحدة
05/04/12		0.2	0.2	معدل الدخل في الساعة الشهري - نيسان	%	12:30	الولايات المتحدة
05/04/12		2.1	2.1	معدل الدخل في الساعة السنوي - نيسان	%	12:30	الولايات المتحدة
05/04/12		34.5	34.5	معدل ساعات العمل الأسبوعية - نيسان	-	12:30	الولايات المتحدة